مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد الثاني عشر العدد 39
الفصل الثاني لـ2017سنة

(دور التفتيش في تحقيق الامتثال للتشريعات المصرفية)
دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية

The Role of Inspection In Achieving Banking Compliance.
An Applied Study In A Sample o Iraq Banks

حوراء احمد سلمان العامري
باحث

ا.م.د حمزة فائق وهيب الزبيدي
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد

المستخلص

تعد الرقابة المصرفية من أهم وظائف البنك المركزي العراقي التي يسعى من خلالها إلى وجود جهاز مصرفي قوي وسليم ومنافس ، وتمارس هذه الرقابة على المصارف من قبل هيئات تفتيشية للتأكد من مدى امتثالها للقوانين والأنظمة وللأوامر والتعليمات المصرفية وسلامة مراكزها المالية .وقد هدفت البحث إلى بيان مفهوم التفتيش المصرفي ، والامتثال والمشاكل والمعوقات التي تواجه المفتشين ، ومراقبي الامتثال وصولا إلى تقديم التوصيات .

تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والعملية أهمها :-

١-أكد التحليل الإحصائي لإجابات عينة البحث أهمية دور التفتيش في تحقيق الامتثال المصرفي ، وهذا ما يثبت فرضية البحث التي تشير إلى أن تطبيق أحكام التفتيش المصرفي سيمكن المصارف من معالجة الانحرافات والسلبيات وتعزيز الايجابيات في عملها .

٢-لم يتضمن قانون المصارف العراقي رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ أحكاما خاصة بمراقب الامتثال وإنما أشير إليه ضمن الفقرة (٣) من المادة (١٨) من القانون المذكور، وأن الضوابط الخاصة بمراقب الامتثال يتم إصدارها بتعليمات .

كما خرج البحث بجملة من التوصيات منها :-

١-ضرورة الإكثار من الزيارات التفتيشية المفاجئة للتأكد من امتثال المصارف للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي .

٢-ضرورة قيام البنك المركزي بعقد لقاءات دورية مع مراقبي الامتثال لمرتين، أو ثلاث مرات خلال السنة للتعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه عملهم .

Abstract

The Banking Supervision of the most important functions of the Central Bank of Iraq, which he intended to have a strong banking system and a sound and competitive, and exercised control over the banks by inspection bodies to ensure their compliance with the laws, regulations and orders and instructions and the safety of their financial positions.

The research was aimed to release the concept of banking inspection, compliance and problems and obstacles faced by the inspectors, and monitors compliance and down to make recommendations.

Has been reached on a set of theoretical and practical conclusions, including- :

1- confirmed the statistical analysis of the answers to the research sample the importance of the role of inspection in achieving compliance with banking, and this proves the hypothesis of research that indicates that the application of the provisions of the banking inspection will enable the banks to deal with distractions and negatives and enhance the pros in action.

2-did not include the Iraqi banks Law No. (94) for the year 2004 special provisions to comply with an observer, but referred to within paragraph (3) of Article (18) of the Act, and that the special controls an observer of compliance is issued instructions.
Find out as a set of recommendations, including- :
1-The need for a lot of surprise inspection visits to ensure compliance with banking laws and regulations and instructions issued by the Central Bank of Iraq.
2-The need for the central bank to hold periodic meetings with the compliance monitors to twice, or three times during the year to identify the problems and obstacles facing their work.

المقدمة

تعمل المصارف جاهدة على تطوير إمكانياتها ووسائل عملها من اجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة ، وذلك بهدف الحصول على أقصى ربح في مدة زمنية معينة ، وذلك عن طريق قيامها بدور الوسيط المالي بتجميع أموال الجمهور في شكل ودائع ، وتعيدها إلى الجمهور في شكل قروض للمستثمرين وأصحاب الأعمال وغيرهم فبهذه الطريقة تشجع على الادخار ، وتقوم بتمويل مختلف القطاعات والمشروعات الاقتصادية وتوفير العديد من الخدمات المصرفية المميزة . وقد تواجه المصارف عن طريق ممارسه هذا النشاط مخاطر كثيرة ومتنوعة ، ولوحظ تعاظمها في السنوات الأخيرة ، فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار المصارف إذ أضيفت أليها مخاطر السوق ، ومخاطر السيولة ، وأسعار الفائدة ، والمخاطر القانونية ، والمخاطر المتصلة بسمعة المصرف ، ونظراً للمخاطر المشار إليها فأن إدارات المصارف تضع سياسات وضوابط ونظم عمل تهدف إلى ممارسة النشاط المصرفي للحد من هذه المخاطر والتقليل منها ومن اجل إنجاح سير نشاط المصارف لابد لها من وجود الموجه والرقيب لتنظيم أعمالها والإشراف عليها ومراقبة تلك النشاطات للحد من حدوث الانحرافات أثناء ممارستها لأعمالها ، و يأتي البنك المركزي على رأس الجهات المشرفة على أعمال المصارف .وهكذا يقع على عاتق البنك المركزي العراقي مسؤولية تنظيم السياسة النقدية والمصرفية ، والإشراف على تنفيذها ، ويمارس مهمة الرقابة والإشراف على المصارف عن طريق أسلوبين رئيسين هما الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية (التفتيش) ، وتسعى رقابة البنك المركزي العراقي إلى التأكد من امتثال المصارف للأوامر والتعليمات الصادرة منه ومن سلامه مراكزها المالية وحماية أموال المودعين . وقد استحدثت وظيفة في المصارف العراقية كافة سميت بـ(مراقب الامتثال) ، وتعد الإنذار المبكر للمصرف والتأكد من امتثال المصارف الطوعي ، وفي حالة عدم امتثال المصارف طوعيا يقوم البنك المركزي العراقي بفرض الامتثال القسري عليها باتخاذ الإجراءات التصحيحية ، وفرض العقوبات الإدارية التي قد تصل إلى سحب الترخيص ، أو التصريح بممارسة النشاط المصرفي .

تضمن البحث منهجيه البحث ودراسات سابقة كانت ضمن المبحث الاول وتناول المبحث الثاني التفتيش على المصارف والامتثال المصرفي اما المبحث الثالث فتضمن الجانب العملي للبحث وخرج البحث بمجوعه من الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول : منهجية البحث ودراسات سابقة

المطلب الأول : منهجية البحث

١-١: مشكلة البحث:

أن زيادة عدد المصارف في العراق في مدة قصيرة ، ودخول الاستثمار الأجنبي إلى قطاع المصارف ، أوجد الحاجة لترصين عمل التفتيش وإيجاد الحلول ، والتي تمثلت في استحداث وظيفة مراقبة الامتثال لترصين وتعضيد التفتيش ، وللحفاظ على سلامة النظام المصرفي ، ولابد من وجود اجابات للتساؤلات الاتية :

١- مدى فاعلية التفتيش في الرقابة المصرفية في الوقت الحاضر؟

٢- هل تلقى وظيفة مراقبة الامتثال تفهماً لدورها وتعاوناً في تحقيق أهدافها من قبل الإدارات العليا والموظفين في المصارف ؟

٣- ماهي المشاكل والمعوقات التي تواجه التفتيش ووظيفة مراقبة الامتثال في العراق وتؤثر في فاعليتها؟

١-٢: أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث عن طريق :

١- تناول أحد أهم محاور الرقابة في العمل المصرفي إلا وهو التفتيش .

٢- تاكيد دور التفتيش في تحسين كفاءة النظام المصرفي وتعزيز العمل المصرفي وتصحيح انحرافاته.

٣- التعرف على وظيفة مراقب الامتثال المصرفي وواجبات مراقب الامتثال.

٤- تطوير عمليات التفتيش على مؤسسات القطاع المصرفي ، بما يزيد من فاعلية وكفاءة العمل المصرفي في جوانبه كافة .

١-٣ : أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى

١- بيان مفهوم التفتيش المصرفي ودوره في تحقيق الامتثال المصرفي.

٢- التعرف على أهمية مراقب الامتثال ، ودوره وواجباته .

٣- تحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه مراقب الامتثال.

١-٤: فرضيات البحث:

إن تطبيق أحكام التفتيش المصرفي سيمكن المصارف من معالجة الانحرافات والسلبيات وتعزيز ألايجابيات في عملها.

وقد تفرعت منها الفرضيات الفرعية الآتية :

أ- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الرقابة المصرفية ووظيفة الامتثال

ب-توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الرقابة المصرفية ومتوسط الامتثال المصرفي

ت-توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التفتيش على المصارف ومراقب الامتثال

ث-توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التفتيش على المصارف ومتوسط الامتثال المصرفي

١-٥: حدود البحث المكانية والزمانية:

أ- الحدود المكانية : قسم الرقابة والتفتيش التابع للمديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان في البنك المركزي العراقي ، ومصرف الرشيد من المصارف العامة ، ومصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار من المصارف الخاصة .

ب- الحدود الزمانية : المدة من (٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١١) .

١-٦: أساليب جمع البيانات والمعلومات :

تم جمع البيانات الضرورية لإعطاء صورة شاملة عن البحث عبر الآتي :-

١- الجانب النظري :

أ- الكتب وألاطاريح والرسائل والدوريات العربية والأجنبية ذات الاختصاص بالموضوع .

ب- القوانين والأنظمة والتعليمات المطبقة .

ت- النشرات والتقارير المصرفية .

ث- الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

٢-الجانب العملي : فقد تم الاعتماد على استمارة الاستبانة لانجازه ، وقد تضمنت الاستبانة (٦٨) سؤالا ، فضلاً عن المعلومات الشخصية ، وتم توزيع (٩٥) استبانة على عينة البحث وحصلنا على (٨٥) استبانة صالحة للاستخدام.

المطلب الثاني : دراسات سابقة

٢-١: الدراسات العراقية : دراسة (سلوم،٢٠١٢)

عنوان الدراسة	المخاطر التي تواجه الرقابة المصرفية الخارجية في بيئة تكنولوجيا المعلومات دبلوم عالي معادل للماجستير / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
هدف الدراسة	١- بيان المخاطر التي تُواجه التدقيق والرقابة الخارجية في بيئة تكنولوجيا المعلومات ٢- رفع مستوى الرقابة الخارجية على الأداء المصرفي . ٣- التعرف على الدور الذي تقوم به أنظمة الرقابة الخارجية في اختبار وفحص الأنظمة المصرفية للتأكد من كفاية التطبيق .
أهم الاستنتاجات	تعدد الجهات الرقابية على النشاط المصرفي، لكونه يؤثر بمصالح فئات كثيرة في المجتمع ، إذ يطبق على المؤسسات المصرفية ستة أنواع من الرقابة والتدقيق تمارسها ست جهات تتمثل في الرقابة الداخلية ، والتدقيق الداخلي ، ومسؤولية الإدارة العليا ، والتدقيق الخارجي ، وإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي ، ومراقب الامتثال .
أهم التوصيات	إعداد دليل للمديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، يبين فيه أنواع التقارير والفقرات الواجب تضمينها في كل تقرير للتحقق من كون التقارير الواردة من المصارف منسجمة مع متطلبات المعايير الدولية والمحلية ، وبما ينسجم مع متطلبات البيئة العراقية ، وكذلك قانون المصارف ، فضلاً عن تطوير تلك التقارير بحسب الحاجة إليها .

٢-٢: الدراسات العربية
دراسة (شاهين، ٢٠٠٥)

عنوان الدراسة	أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية حالة دراسية بنك فلسطين المحدود مقدم إلى كلية التجارة / مجلة تصدرها كلية التجارة
هدف الدراسة	بناء وتطوير نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش على مؤسسات القطاع المصرفي ، بما يزيد من فعالية وكفاءة العمل الرقابي المصرفي عن طريق وصف وقياس تطبيقاته على اكبر المصارف الوطنية العاملة في فلسطين.
أهم الاستنتاجات	١- إن تطبيق نظام (Camels) يعد كرافد مهم في تغذية عمليات التفتيش والرقابة بالمعلومات التي تكشف عن بعض مظاهر الضعف والقصور التي تشكل مداخل مهمة للبحث عن جذور المشكلات المصرفية ومسبباتها. ٢- إن التقرير عن نتائج التفتيش والرقابة المصرفية التي تقوم بها السلطة النقدية على النحو الوارد في هذه الدراسة تؤدي إلى زيادة منفعة وفعالية التقارير والاستفادة منها بشكل جوهري لتحقيق أهداف النمو والتطور ومواكبة مستجدات العصر.
أهم التوصيات	١- تطبيق نظام التقييم Camels لأغراض دعم كفاءة وفاعلية عمليات الرقابة والتفتيش التي تقوم أجهزة الرقابة والتفتيش المصرفية للسلطات النقدية على الجهاز المصرفي. ٢- العمل على تضمين تقرير التفتيش النهائي، الذي تعده أجهزة الرقابة المصرفية كافة العناصر الإيجابية والسلبية ، التي يسفر عنها تطبيق نظام التقييم ، وتأثيراتها على نتائج عمليات التفتيش والرقابة.

٢-٣: الدراسات الاجنبية
دراسة (Goodhart ,2000)

عنوان الدراسة	The Organisational Structure of Banking Supervision بحث منشور في الانترنت
هدف الدراسة	التركيز على معالجة مسألة الرقابة المصرفية من ناحية الجهة التي تقوم بها إذا كان البنك المركزي أو مؤسسة متخصصة مستقلة ، وبيان مواصفات المشرفين على الرقابة المصرفية .
أهم الاستنتاجات	إن العديد من بلدان العالم قامت بوضع الرقابة المصرفية خارج نطاق البنك المركزي ، ولكن بشكل محدود ، فضلاً عن ذلك فأن الرقابة المصرفية المطبقة من قبل البنك المركزي تحتاج إلى توسيع صلاحياته التنفيذية للتعامل مع الأسواق والمؤسسات المالية .
أهم التوصيات	ينبغي وضع رقابة مصرفية وإشرافية موحدة ، وتحسين تدفق المعلومات بين المؤسسات الرقابية والإشرافية ، وأن أفضل رقابة في البلدان النامية تكون من قبل البنوك المركزية ، لأنها أكثر خبرة وموثوق بها.

المبحث الثاني : التفتيش على المصارف والامتثال المصرفي

المطلب الأول :الإطار العام للتفتيش

٣-١ : مفهوم وتعريف التفتيش

ألزمت التشريعات البنوك المركزية بضرورة قيامها بتفتيش المصارف ، وذلك للوقوف عن كثب على طبيعة وقانونية العمليات المصرفية التي تمارسها ومدى صحتها ومطابقتها للقوانين والتشريعات والأعراف السائدة ، ومدى تنفيذها على الواقع لأوامر وتعليمات البنك المركزي. والتفتيش هو ذراع العملية الرقابية التي من المفروض أن تزود

الإدارة في البنك المركزي بأهم المعلومات والتحليلات لواقع المصارف ، ومدى صلابة مراكزها المالية. (عبد الفتاح،١٩٩٢:٤٤) يعرف التفتيش بأنه الفحص والمراجعة والبحث والرصد لما حصل، والتأكد من أن تنفيذه كان على وفق ما خطط. واكتشاف الأخطاء الممكنة لتحديد الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها(دليل المفتش ،٢٠٠٩:٩) أو هو عملية الفحص المادي والتحقق الفعلي المبرمج ، أو المفاجئ والوقوف على واقع حال النشاطات وإجراءات المؤسسات على وفق برامج عمل معدة مسبقا لتأكد من أن التنفيذ قد تم ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،٢٠١١:١١). أو هو أسلوب رقابي يهتم بفحص الجوانب الشكلية والإجرائية لنشاطات محددة وفقا لخطة عمل تقود بالنتيجة إلى نتائج ومؤشرات يتم أفراغها في تقارير معينة يشار فيها إلى تقييم أداء ذلك النشاط ومعرفة الجوانب السلبية والايجابية لمفرداته (حافظ ،٢٠١٠:٢٠)، أو هو فحص سلامة الأعمال المشمولة بالتفتيش وذلك من الناحيتين الشكلية والموضوعية ووفقا للبرامج المعدة مع أفراغ نتائج الفحص في تقارير خاصة ترفع إلى الجهات المختصة (السيد علي ،٢٠٠٥:٣٢٥). ويمكن تعريف التفتيش المصرفي بأنه زيارات ميدانية يقوم بها البنك المركزي لغرض معرفة سير العمل في المصارف ومعرفة الجوانب السلبية وإعادة توجيهها بشكل صحيح وسليم .

٣-٢: أهداف التفتيش المصرفي

تتمثل أهم أهداف التفتيش المصرفي في الآتي :

١- التحقق من سلامة موجودات المصرف

٢- التحقق من سلامة نظام الرقابة الداخلية ، وفحص التقارير الخاصة بها .

٣- فحص الأنظمة الائتمانية بأشكالها و أنواعها .

٤- فحص كفاية المخصصات المكونة لمواجهة المخاطر.

٥- فحص الهيكل التنظيمي للمصرف. (السقيلي،٢٠٠٥:٤٧)

٣-٣: خطة التفتيش

تعد هذه الخطة حلقة الوصل بين تقييم المخاطر ونشاطات التفتيش التي تتم في المصرف ، ويجب أن يتم إنهاؤها سنويا على أن يعاد النظر فيها إذا تغيرت الظروف . وتبين الخطة كل النشاطات التي يجب القيام بها (موسى وآخرون ،٢٠١٢:٣١٦).

برنامج التفتيش

يجب أن يشمل برنامج التفتيش على ما يأتي :-

أ- إعداد برنامج منسق بين التفتيش الميداني والتدقيق المكتبي.

ب- وضع أولوية المصارف بحسب عوامل الخطورة . (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ،٢٠٠٨:٣)

ج- جدول النشاطات مبينا المدة والموارد المخصصة لذلك.

د- الحاجة إلى مفتشين متخصصين في نشاطات محددة .

١- مذكرة نطاق التفتيش

تبين هذه المذكرة الجوانب التي سيتم تغطيتها في التفتيش ، وأن هذه المذكرة تتضمن أهداف الخطة الرقابية وعادة تتضمن شرحاً مختصراً عن مكونات نظام التقييم (CAMEL) وهي توضح أهداف التفتيش، ويمكن أن تشمل ما يأتي:(موسى وآخرون ،٢٠١٢: ٣١٦)

أ- الأهداف .

ب- وصفا للنشاطات والمخاطر التي سيتم تقييمها .

ج- مستوى الاعتماد على أنظمة إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي للمصرف.

د- وصف الإجراءات التي سيتم القيام بها والإشارة أن كانت هناك بعض العينات سيتم اعتمادها.

هـ- تحديد الإجراءات التي من المتوقع أخذها في التدقيق المكتبي .

و- جدول النشاطات المدة الزمنية والموارد المتوقعة لهذه النشاطات .

ز- قد تتلقى المصارف ذات التقييم الممتاز عمليات تفتيش أكثر شمولا (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية،٢٠٠٨: ٤).

ح- قد تتلقى المصارف ذات التقييم الضعيف عمليات تفتيش اقل تفصيلاً.

٣-٤: أنواع التفتيش المصرفي

هناك ثلاثة أنواع لنشاط التفتيش تغطي الأهداف المذكورة أعلاه هي (احمد، بدون سنة:٢٩) :-

١- التفتيش العام أو الشامل :

الغرض منه مواكبة المستجدات المصرفية الرقابية الحديثة في العالم والتفتيش الشامل شيء واحد يتعلق باستعراض المكونات الخمس للرقابة المصرفية التي تعرف اختصاراً بـ (Camel)، وتضم (رأس المال Capital، والموجودات Assets ، والإدارة Management ، والإيرادات Earnings، والسيولة Liquidity)

٢- التفتيش المحدود :

يختص غالبا بالمؤسسات المالية غير المصرفية ، ويغطي جزءاً من المجالات التي يغطيها التفتيش الشامل ويمكن أن يكون التفتيش محدوداً ولغرض محدد مثل تفتيش فروع المصارف التجارية في بداية العام بغرض مطابقة النقد بالخزن مع الأرصدة الموجودة بالدفاتر .

٣- التفتيش الميداني المستديم :

هذا النوع من التفتيش أوصت به لجنة بازل وصندوق النقد الدولي ، ويتم يومياً من قبل المراقبين الميدانيين الذين يعينهم البنك المركزي ضمن فرق التفتيش ، مما يساعد كثيراً في :

أ- معرفة المخاطر المصرفية في وقتها.

ب- محاربة عمليات غسل الأموال.

ج- تقليص المخالفات المصرفية بزيارة مدير الإدارة التنفيذية للمصرف.

د- اكتشاف المخالفات المصرفية والتقصير في تطبيقات منشورات البنك المركزي.

٣-٥: أساليب التفتيش المصرفي

إن معظم مسؤوليات المفتشين تؤدى ميدانياً من خلال الزيارات للمصارف ومن اهمها:-

١-الزيارات الدورية: تكون بموجب خطة سنوية يضعها قسم الرقابة والتفتيش ، لتغطية المصارف كافة تكون زيارة واحدة لكل مصرف خلال السنة ، ويفضل أن يتم تقسيم الخطة على فصلية ثم إلى شهرية تحدد فيها الأهداف الواجب زيارتها خلال كل شهر.

٢-الزيارات المفاجئة (الاستثنائية) : عمليات تدقيق استثنائي خارج خطة التفتيش ، عندما تصل إلى قسم التفتيش شكاوى من بعض المواطنين على المصارف وشركات التحويل المالي والصرافة أو قد تطلب المحافظية رأي القسم حول موضوع معين وتقوم هيئة المراسلة إلى المصرف بالتحري وتدقيق حسابات معينة وتقديم المقترحات والحلول لهذه الحالات .(قسم التفتيش الميداني، بدون سنة نشر :٢)

٣-٦ : مراحل التفتيش المصرفي

١-مرحلة ما قبل التفتيش :

يتم خلالها فحص جميع البيانات المتعلقة بالمصرف كالتقارير الدورية و الكشوفات بهدف :

أ- الحصول على رؤية شاملة عن المصرف .

ب- تحديد المخاطر المرتفعة بالمصرف .

ت- تحديد نطاق الفحص ووضع خطة التفتيش .

ويتم تنفيذ هذه المرحلة من خلال التعاون والتنسيق بين الرقابة الميدانية ووحدات قطاع الرقابة والتفتيش . (البنك المركزي المصري /http://www.cbe.org.eg/Arabic)

٢-مرحلة التفتيش الميداني :

تتم وفقا لخطة تفتيش سنوية مع الأخذ بعين الاعتبار نقاط القوة والضعف النسبي لكل مصرف يتم تفتيش المصارف مرة واحدة كل سنة في الأقل يتم إعداد الشروط المرجعية للتفتيش، مع الأخذ بعين الاعتبار التقارير السابقة والمعلومات الواردة من المكاتب الأخرى في إدارة الرقابة المصرفية يقوم البنك المركزي العراقي بإرسال أخطار للمصرف يعلنه فيه بالتفتيش و أسماء الموظفين الذين سيجرون التفتيش ولا تذكر مواضيع التفتيش (Nasr,2011:137)

٣-مرحلة ما بعد التفتيش :

بعد الانتهاء من عملية التفتيش والتي يمكن أن تستغرق مدة تصل إلى ٣٠ يوماً لإتمامها ، يناقش قائد الفريق مسودة تقرير التفتيش مع المدير التنفيذي للمصرف (Nasr,2011:137) ، إذ يتضح في كثير من الأحيان أن المدير على علم بأشياء لا يعلم بها موظفيه ، أو ليس على علم بما يقوم به موظفي المصرف من مخالفات لتعليمات البنك المركزي أو السياسة الائتمانية للمصرف . ومن خلال هذا الاجتماع ، يمكن للمفتش الوقوف على مدى استعداد أدارة المصرف لتصحيح الأخطاء والمخالفات . كما يمكن للمفتش الاستفادة من الاجتماع بحيث يتيقن بأن النتائج التي توصل اليها دقيقة وصحيحة . فضلاً عن ذلك يترك الاجتماع أثراً

نفسياً طيباً على إدارة المصرف ، مما يساعد المفتش في الحصول على تعاون هذه الإدارة في المستقبل (الهندي ،٤١:١٩٨٧). ويوقع على مشروع التقرير ويكون لدى المصرف ٣٠ يوماً للرد على التقرير ، وبعد ذلك يقوم البنك المركزي العراقي بوضع اللمسات الأخيرة على التقرير ثم يرسل رئيس أدارة الرقابة المصرفية في وقت لاحق رسالة إلى المصرف ، يطالبه فيها بتصحيح أي نتائج سلبية اكتشفها فريق التفتيش (Nasr,2011:137).

٣-٧: أساليب الرقابة والتفتيش المصرفي للبنوك المركزية

١- أسلوب الرقابة المكتبية :

يرسل البنك المركزي نماذج خاصة تقوم المصارف بتعبئتها ، وترسل المصارف تقارير شهرية تكشف عن مراكزها ، ويظهر فيه جانب الموجودات وجانب المطلوبات (الصيرفي ،٢٩١:٢٠٠٦) ، وأن توافر هذه البيانات يمكن البنك المركزي من الوقوف على تطورات نشاط كل مصرف على حدة وعلى تطورات النظام المصرفي ككل (عبد النبي ،٤٦:٢٠١٠) إذ يتم عن طريق دراسة البنك المركزي للبيانات الدورية التي يطلبها من البنوك الخاضعة لرقابته و أشرافه للتعرف على حقيقة مراكزها المالية ودرجة الكفاءة التي تمارس بها الوظائف (مبارك ،٢٢:٢٠٠٥) .

٢- أسلوب الرقابة الميدانية :

تتمثل الرقابة الميدانية في القيام بالتأكد من أن المصرف يقوم بممارسة أعماله بحسب القوانين والتشريعات السائدة ومدى دقة وصحة البيانات التي يتم تزويد البنك المركزي بها (الكراسنة ،١٨:٢٠١٠) . والوقوف على كفاية نظم وإدارة المخاطر بالمصرف وسلامة نظم الرقابة الداخلية ، وكذلك الوقوف على مدى جودة الموجودات ، والتحقق من استمرار التزام المصرف بالشروط التي منح الترخيص على أساسها ويتم تحديد مختلف نقاط الضعف التي يتم اكتشافها ومتابعة المصرف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية . وقد تستند مهمة الرقابة الميدانية إلى مراقبي حسابات خارجيين ، من ذوي المؤهلات العلمية والعملية الكافية ، فضلاً عن حق السلطة الرقابية في الاعتراض على تعيين أي منهم (عبد النبي ،٤٤:٢٠١٠) .

إن التفتيش الميداني يقوم على إجراء زيارات ميدانية دورية وغير دورية إلى المصارف والتأكد من تطبيقها لأحكام قانون المصارف ، والتعليمات الصادرة بموجبه ومن أهمها (عبد النبي ،١٣:٢٠١١) :

أ- تدقيق السجلات والبيانات والمعلومات والتأكد من سلامتها.

ب- دراسة التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف للتأكد من سلامة موجوداتها .

ت- مدى محافظة هذه المصارف على حقوق المودعين.

ث- دراسة أساليب الرقابة والأمان المتبعة من قبل المصارف.

٣-٨:إجراءات التفتيش المصرفي

يتوجب على المفتش الأخذ بنظر الاعتبار الأمور الاتية عند الذهاب للمصارف لإجراء عملية التفتيش الميداني :- (قسم التفتيش الميداني،بدون سنة نشر:٣)

١- جرد الموجود النقدي ومطابقته مع الرصيد في سجل الأستاذ العام.

٢- تدقيق قسم الائتمان ويشمل الحسابات الآتية (الحسابات الجارية المدينة ، والقروض بأنواعها ، والكمبيالات المخصومة ، وخطابات الضمان) ، ويتم تدقيق أضابير عينه من الزبائن الذين منحوا تسهيلات وكذلك متابعة احتساب المخصص للديون المشكوك بتحصيلها وتصنيف محفظة الائتمان وفقا الى اللائحة الإرشادية.

٣- تدقيق قسم الحسابات ويشمل الحسابات جميعها التي يتبعها هذا القسم ولاسيما الاستثمارات وتطبيق التعليمات والقوانين فيما يتعلق بالاستثمارات وامتلاك الموجودات الثابتة من بنايات و أراضي فضلاً عن تدقيق الحسابات الفرعية جميعها

٤- تدقيق قسم الرقابة وخطة عمل هذا القسم وعدد الموظفين ، وكفاية عددهم مع حجم نشاط المصرف والتقارير المعدة من هذا القسم وأهميتها وما هي الملاحظات التي أثارها هذا القسم وما هي المعالجات وهل هي صحيحة أم لا.

٥- تدقيق أقسام المصرف الأخرى مثل (الجاري والتوفير)، ومطابقة الأرصدة مع سجل الأستاذ العام وتبويب هذه الحسابات، وتطبيق التعليمات والقانون بخصوص هذه الحسابات .

٦- من الأمور المهمة التي يقوم بها قسم التفتيش عند إجراء التفتيش الميداني هو تصنيف المصارف وفق نظام (Camel) وهو تقييم شامل للمصرف .

٧- متابعة شركات الصرافة وشركات التحويل المالي من حيث التزامها بالتعليمات المبلغة إليها.

المطلب الثاني : الامتثال المصرفي

٤-١: مفهوم وظيفة مراقب الامتثال

تم استحداث وظيفة مراقب الامتثال في الهياكل التنظيمية للمصارف لغرض متابعة مدى التزام المصارف بالقوانين واللوائح التنظيمية والقواعد المصرفية والتحوطية وتكليفه برفع تقارير دورية بذلك إلى مجلس إدارة المصرف ويطلع عليها مفتشو البنك المركزي العراقي (سلوم،٢٠١٢:٣٥) ، وفي ضوء ذلك يمكن تعريف وظيفة مراقب الامتثال بأنها وظيفة مستقلة هدفها التأكد من امتثال المصرف وسياسته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر والقواعد والسلوك والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية التي تحدد وتقيم وتقدم النصح والإرشاد ، وتراقب وترفع التقارير إلى مجلس الإدارة حول مدى الامتثال في المصرف (دليل حوكمة المصارف السورية،٢٠٠٩:٣) .كما تعرف بانها وظيفة مستقلة في كل مصرف تعمل على التأكد من مدى التزام المصرف في عملياته المصرفية اليومية بمتطلبات القوانين واللوائح التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي العراقي لغرض التأكد من صحة السياسات والإجراءات وتجنب الأخطاء والمخالفات التي من شأنها تعرض المصرف إلى المخاطر المختلفة . (البنك المركزي العراقي ،٢٠٠٧:١)لهذا يتوجب على كل مصرف تشكيل إدارة للامتثال مستقلة يتم رفدها بملاكات مدربة وتكافأ بشكل كاف، وبما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص، وتقوم إدارة الامتثال بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال المصرف للقوانين والتشريعات النافذة

جميعها، وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة وعلى المصرف توثيق مهام و صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويتم تعميمها داخل المصرف ويعتمد المجلس ويراقب سياسة الامتثال والتي يكون إعدادها وتطويرها والتثبت من تطبيقها في المصرف من صلاحيات إدارة الامتثال التي ترفع تقاريرها حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى المجلس أو اللجنة المنبثقة عنه مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية، وبما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص. (دليل حوكمة المصارف الأردنية ،٢٠٠٧:١١)

من خلال ماتقدم يتبين أن وظيفة مراقب الامتثال هي حلقة الوصل بين المصرف والبنك المركزي وتراقب مدى التمسك بجميع القوانين والقواعد القابلة للتطبيق ، والالتزام بالتشريعات المصرفية والتعليمات.

٤-٢: أهمية وظيفة مراقب الامتثال

تعد وظيفة مراقب الامتثال في المصارف أحد أسس وعوامل نجاحها، كونها تؤدي دوراً أساسياً في المحافظة على سمعتها ومصداقيتها وعلى مصالح المساهمين والمودعين، وذلك من خلال قيامها ومساهمتها بما يأتي:

١-درء مخاطر عدم الالتزام، وبوجه خاص المخاطر النظامية ، ومخاطر السمعة ، ومخاطر العقوبات المالية.

٢-توطيد العلاقة مع الجهات الرقابية.

٣-إرساء مبادئ نهج الإدارة السليمة في المؤسسات المصرفية.

٤-إيجاد الآليات والأطر التي تكفل مواجهة الجرائم وبوجه خاص مسؤوليتها عن مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٥-المحافظة على القيم والممارسات المهنية في العمل المصرفي.(دليل الالتزام بالأنظمة ،٢٠٠٨:٤)

٤-٣: مهام مراقب الامتثال

أوضحت الفقرة ثانيا من المادة (٧١) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف العراقي مهام مراقب الامتثال بالآتي : (الوقائع العراقية ،٢٠١١:٨٠)

١-مراقب الامتثال مسؤول عن مدى التزام المصرف بقرارات مجلس الإدارة والسياسات الداخلية فضلاً عن الإجراءات المقررة بموجب القوانين والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي ، ويحضر اجتماعات مجلس إدارة المصرف بصفة مراقب .

٢-يكون لديه اطلاع وتفهم متكامل للقوانين والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي والقوانين ذات العلاقة غير المباشرة ولا يشترط أن يكون قانونيا

٣-التعرف على القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالنشاط المصرفي جميعها ومن الممكن أن يشمل ذلك متطلبات قد لا تظهر علاقتها المباشرة بالنشاط المصرفي والعمليات المصرفية ، ويستطيع القسم القانوني في المصرف تقديم مساندة لمراقب الامتثال في هذه المهمة .

٤-مراجعة السياسات والإجراءات وقرارات الإدارة العليا المتعلقة بنشاط المصرف وتحديد مدى انسجامها مع القوانين واللوائح والتعليمات التنظيمية المختصة وتقديم الملاحظات في شأنها .

٥-اقتراح السياسات والإجراءات اللازمة للعمليات المصرفية الجديدة أو تحديث السياسات والإجراءات السابقة للعمليات المصرفية بناء على متطلبات تطور النشاط المصرفي ، وعلاقات المصرف وإقرارها من مجلس إدارة المصرف .

٦-مراجعة الإجراءات التي تتبعها الإدارات المختلفة في المصرف والتأكد من انسجامها مع القوانين والأنظمة المختصة وتقويم مدى ملائمة الإجراءات والتوجيهات الداخلية ، ومتابعة الانحرافات وتقديم المقترحات لمعالجتها وتحسينها .

٧-رفع تقارير فصلية إلى كل من الإدارة العليا والى المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان في البنك المركزي حول الانحرافات المكتشفة تتضمن الاقتراحات والإجراءات اللازمة للتصحيح من اجل تلافي تكرارها في المستقبل، والاحتفاظ بنسخة منها في ملفاته تكون خاضعة لمراجعة البنك المركزي عند طلبها

٨-اقتراح دورات تدريبية حول السياسات الموضوعة والإجراءات التي يجب أن تتبع ، والتأكيد على ضرورة الالتزام بها من العاملين الموجودين بشكل عام والعاملين الجدد بشكل خاص .

٤-٤ : التقارير الواجب إعدادها من قبل مراقب الامتثال :(تعليمات البنك المركزي العراقي ،٢٠٠٥:٧)

١-التقارير التي يقوم بإعدادها مراقب الامتثال إلى البنك المركزي العراقي :-

يقدم تقريرا سريا إلى البنك المركزي العراقي في الخامس من كل شهر عن أعمال الشهر السابق يتضمن جردا بأعمال المراقبة التي قام بها والنتائج التي توصل أليها مصحوبة بالتوصيات التي قدمها ،فضلاً عن :-

أ- تحليل الوضع المالي للمصرف المتعلق بالشهر مقارنا بالوضع المالي للشهر السابق.

ب- عرض مقارن لبيان الدخل (الأرباح والخسائر) لكل فصل .

ج-جدول بالديون غير المنتجة للفوائد (الديون المشكوك بتحصيلها والديون الملاحقة قضائيا)

د-جدول بالديون غير المنتجة للفوائد التي تم بشأنها إجراء مصالحة .

هـ-جدول بالتعامل مع المؤسسات والشركات التابعة وأحجام هذا التعامل .

و-تقرير خاصاً للشهر السابق لكل الحالات التي لها تأثير سلبي على وضع المصرف وملاءته وسيولته.

٢-التقارير التي يقوم بإعدادها مراقب الامتثال إلى لجنة أدارة المصرف (أو مجلس أدارته) :-

أ- نسخة من التقارير التي تم تقديمها إلى البنك المركزي العراقي.

ب- تقارير شاملة عن نشاطاته خلال الفترة الممتدة بين الجلستين من جلسات إدارة المصرف .

المبحث الثالث : الجانب العملي

المطلب الاول :عينة البحث

٥-١:المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان :

هي إحدى المديريات العامة التابعة للبنك المركزي العراقي ، وتتولى هذه المديرية مهمة التأكد من مدى التزام المصارف بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي ، وأية قوانين وتعليمات أخرى ذات العلاقة ، فضلاً عن دراسة طلبات التراخيص والتصاريح لتعاطي الأعمال المصرفية وإجراء التعديلات على القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم أعمالها . ولتمكين المديرية من القيام بمهامها وتحقيق أهدافها فقد تم تقسيم مهام المديرية إلى التشكيلات الإدارية الآتية :

١. قسم التدقيق المكتبي
٢. قسم التفتيش الميداني وتدقيق شركات ومكاتب الصرافة
٣. قسم الدراسات والبحوث المصرفية
٤. قسم تبادل المعلومات الائتمانية
٥. وحدة الشؤون الإدارية والمتابعة

٥-٢: نبذة مختصرة عن مصرف الرشيد:

تأسس مصرف الرشيد بموجب قانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٨ ، وأصبح شركة عامة بموجب قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ ، وتم إصدار شهادة تأسيسه كشركة عامة بالرقم (١١٢) بتاريخ ٩/٣/ ١٩٩٨، وقد بدا المصرف برأسمال مدفوع قدره (٥٠٠) مليون دينار عراقي ، يسعى المصرف إلى المساهمة في تعجيل النمو الاقتصادي في القطر ضمن إطار السياسات النقدية والمالية للدولة ،

٥-٣: نبذة مختصرة عن مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

أسس مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار كشركة مساهمة خاصة برأسمال اسمي قدره (٤٠٠) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش/ ٥٢١١ والمؤرخة في ١٩٩٣/٧/٧ الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات النافذ حين ذاك المرقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣ مدفوعاً منه ٢٥% أي (١٠٠) مليون دينار عراقي ، يسعى المصرف إلى المساهمة في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية في العراق على وفق إطار السياسة العامة للدولة وبما يحقق أهداف المصرف في التطور والنمو .

المطلب الثاني : عرض نتائج الاستبانة

لغرض الوصول إلى النتائج المعقولة في موضوع هذا البحث تم تصميم استمارة استبانة متضمنة عدد من المتغيرات التي جاءت موزعة على محورين متمثلة بالمحور الأول متغيرات الرقابة والتفتيش على المصارف ، والمحور الثاني الامتثال المصرفي ، فضلاً عن ذلك فقد تضمنت الاستبانة أسئلة عن خصائص العينة جاءت كالآتي المؤهل العلمي ، والتخصص العلمي ، وسنوات الخبرة ، والقطاع الذي يعمل فيه ، وسيتم استخدام الوسط الحسابي والنسب المئوية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لأغراض التحليل

٦-١: المؤهل العلمي

أظهرت نتائج الاستبانة أن نسبة الذين لديهم شهادة البكالوريوس قد شكلوا أعلى نسبة (٧٧,٧ %) ، ثم يليهم حملة شهادات الأخرى بنسبة (٨,٢%) ، وحملة شهادة الدكتوراه ، أو ما يعادلها بنسبة (٧,١%) ثم حملة شهادة الماجستير أو ما يعادلها (٣,٥%) والدبلوم العالي بنسبة (٣,٥%) ، أي أن عينة البحث لها مؤهلات علمية . كما هو موضح في الجدول الآتي.

جدول (١)
توزيع العينة بحسب المؤهل العلمي

التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	٦٦	% ٧٧,٧
دبلوم عال	٣	% ٣,٥
ماجستير أو ما يعادلها	٣	% ٣,٥
دكتوراه أو ما يعادلها	٦	% ٧,١
أخرى	٧	% ٨,٢
المجموع	٨٥	% ١٠٠

٦-٢: التخصص العلمي

أظهرت نتائج الاستبانة أن القسم الأكبر من عينة البحث هم من اختصاص المحاسبة ، وبنسبة(٣١،٨%) وبالنسبة نفسها حملة الشهادات الأخرى يليهم في ذلك ذوو اختصاص إدارة الأعمال ، وبنسبة (٢٢,٤%) ثم اختصاص علوم المالية والمصرفية ، وبنسبة (١٤,٠ %) ، وكما موضح في الجدول الآتي :

جدول (٢)
توزيع العينة بحسب التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	٢٧	% ٣١,٨
إدارة اعمال	١٩	% ٢٢,٤
علوم مالية ومصرفية	١٢	% ١٤,٠
أخرى	٢٧	% ٣١,٨
المجموع	٨٥	%١٠٠

٦-٣: سنوات الخدمة

أظهرت نتائج الاستبانة أن نسبة الذين لديهم خدمة أكثر من ٢٠ سنه قد شكلوا الأغلبية بنسبة (٣٢,٩%) ، ثم يليهم الذين لديهم خدمة اقل من ١٠ سنوات بنسبة (٢٩,٥ %)، ثم الذين لديهم خدمة من ١٠-١٥ سنة بنسبة (٢٤,٧%) ، ثم الذين لديهم خدمة من ١٥-٢٠ سنة بنسبة (١٢,٩%) ، وكما موضح في الجدول الآتي :

جدول (٣)
توزيع العينة بحسب سنوات الخدمة

عدد سنوات الخدمة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من ١٠ سنوات	٢٥	%٢٩,٥
١٥-١٠	٢١	%٢٤,٧
٢٠-١٥	١١	%١٢,٩
اكثر من ٢٠ سنة	٢٨	%٣٢,٩
المجموع	٨٥	%١٠٠

٦-٤: القطاع الذي يعمل فيه

أظهرت نتائج الاستبانة أن نسبة أفراد العينة بحسب المهنة أن (٣٦,٥%) هم موظفون في البنك المركزي العراقي ، و(٣٤,١%) موظفون حكوميون في مصرف الرشيد، و(٢٩,٤%) موظفو قطاع خاص في مصرف الشرق الأوسط ، وكما موضحة في الجدول الآتي :

جدول (٤)
توزيع العينة بحسب القطاع الذي يعمل فيه

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
موظف البنك المركزي العراقي	٣١	%٣٦,٥
موظف حكومي مصرف الرشيد	٢٩	%٣٤,١
موظف قطاع خاص مصرف الشرق الأوسط	٢٥	%٢٩,٤
المجموع	٨٥	%١٠٠

٦-٥: نتائج اسئلة المحور الاول الرقابة والتفتيش على المصارف

١- الرقابة المصرفية

عبرت إجابات العينة للمتغير الفرعي الرقابة المصرفية وسطاً حسابياً عاماً إذ بلغ (٤,٠٥)، وهو أعلى من الوسط المعياري الذي يبلغ (٣) ، ويبين الجدول أن استجابات العينة بخصوص (الرقابة المصرفية) ظهر بمستوى جيد ، اذ بلغ معامل الاختلاف (١٨,٥٧%) ، وقد جرى قياس محور الرقابة المصرفية من خلال اربعة عشر سؤالا ، كانت النتائج حولها قد توزعت بين اقل قيمة حققها السؤال السادس ، إذ بلغ الوسط الحسابي (٤,٣٦) ، وهو فوق الوسط المعياري وقد حقق اقل معامل اختلاف (١٤,٥ %) ، وهو الأمر الذي يعكس ان عينة البحث يتفقون على ان (تعد الرقابة الداخلية جزءاً أساسيا وأوليا من الرقابة المصرفية). وكان التجانس في الإجابة ذي تشتت قليل . أما اعلئ قيمة حققها السؤال الثاني والذي نص (تتم معالجة المخالفات المكتشفة واتخاذ الإجراءات اللازمة بسرعة فور اكتشافها.) إذ بلغ الوسط الحسابي (٣,٦٩) ، وهو فوق الوسط المعياري ، وقد حقق اعلى معامل اختلاف (٢٦,١%) ، وكان التجانس في الإجابة ذي تشتت عال يعكسه الانحراف المعياري إذ بلغ (٠,٩٦٤) . والجدول رقم (٥) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لفقرات المتغير الفرعي.

جدول (٥) اسئلة الرقابة المصرفية

أولا	فقرات المتغير الأول	اتفق بشدة ٥	اتفق ٤	غير متأكد ٣	لاتفق ٢	لاتفق بشدة ١	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١	تتمتع الرقابة المصرفية بدرجة كافية من المرونة والتي تمكنها من التعرف على المشكلات وحلها .	١١	٥٧	١٤	٣	٠	٣,٨٩	٠,٦٦٥	%١٧,٠
٢	تتم معالجة المخالفات المكتشفة واتخاذ الإجراءات اللازمة بسرعة فور اكتشافها.	١٩	٣١	٢٦	٨	١	٣,٦٩	٠,٩٦٤	%٢٦,١
٣	توجود قواعد مكتوبة تحدد واجبات ومسؤوليات الأقسام والموظفين .	١٧	٥٠	١٥	٢	١	٣,٩٤	٠,٧٦١	%١٩,٣

٤	الرقابة الداخلية وظيفة مستقلة تنشأ داخل المصرف لفحص وتقييم نشاطه.	٣٥	٣٥	١٢	٣	٠	٤,٢٠	٠,٨١٤	%١٩,٣
٥	تلقى تقارير الرقابة الداخلية الاهتمام الكافي من الإدارة العليا.	٢٢	٣٤	٢٠	٩	٠	٣,٨١	٠,٩٤٥	%٢٤,٨
٦	تعد الرقابة الداخلية جزءاً أساسيا وأوليا من الرقابة المصرفية.	٣٧	٤٣	٤	١	٠	٤,٣٦	٠,٦٣٣	%١٤,٥
٧	الرقابة الداخلية تشكل القاعدة الأساسية وخط الدفاع الأول لعمل باقي أنواع الرقابة المصرفية	٢٩	٣٩	١٧	٠	٠	٤,١٤	٠,٧٢٦	%١٧,٥
٨	تعد الرقابة الخارجية عملا متمما للرقابة الداخلية من حيث الغرض النهائي.	٢٠	٥٢	١٠	٣	٠	٤,٠٥	٠,٧٠٦	%١٧,٤
٩	يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته .	٢٧	٤٥	١٠	٣	٠	٤,١٣	٠,٧٥٣	%١٨,٢
١٠	يتقيد المدقق الخارجي بالسرية التامة ولا يفشي المعلومات التي حصل عليها بحكم عمله.	٣٢	٤١	١٠	٢	٠	٤,٢١	٠,٧٤٢	%١٧,٦
١١	يقوم المدقق الخارجي بتزويد مجلس أدارة المصرف بتقرير مفصل عن نقاط الضعف في أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية .	٢٩	٤٥	١٠	١	٠	٤,٢٠	٠,٦٨٧	%١٦,٣
١٢	تعد إجراءات تسجيل المصارف ومنحها الإجازة او الترخيص نقطة البداية للرقابة المصرفية.	٢٨	٤٣	١٤	٠	٠	٤,١٦	٠,٦٨٧	%١٦,٥
١٣	يتحقق المدقق الخارجي من سلامة وصحة البيانات التي أعطيت له خلال عملية التدقيق.	٢٧	٤٩	٩	٠	٠	٤,٢١	٠,٦١٩	%١٤,٧
١٤	يوصل المدقق الداخلي رأيه من دون عوائق الى مجلس الإدارة حين يكتشف مخاطر تؤثر على تحقيق الأهداف.	١٦	٣٧	٢٩	٣	٠	٣,٧٨	٠,٧٩٢	%٢٠,٩
	اجمالي						٤,٠٥	٠,٧٤٩	%١٨,٥٧

٢- التفتيش على المصارف

عبرت إجابات العينة للمتغير الفرعي التفتيش على المصارف وسطاً حسابياً عاماً إذ بلغ (٤,١٦)، وهو أعلى من الوسط المعياري الذي يبلغ (٣) ، ويبين الجدول أن استجابات العينة بخصوص (التفتيش على المصارف) ظهر بمستوى جيد ، اذ بلغ معامل الاختلاف (١٧,٧%) ، وقد جرى قياس محور التفتيش على المصارف من خلال خمسة عشر سؤالا ، كانت النتائج حولها قد توزعت بين اقل قيمة حققها السؤال الاول ، إذ بلغ الوسط الحسابي (٤,٤٩) ، وهو فوق الوسط المعياري وقد حقق اقل معامل اختلاف (١٣,١%) ، وهو الأمر الذي يعكس ان عينة البحث يتفقون على ان (يعتبر التفتيش المصرفي احد وسائل الرقابة المصرفية الفعالة) . وكان التجانس في الإجابة ذي تشتت قليل . أما اعلئ قيمة حققها السؤال السابع والذي نص (يقوم البنك المركزي العراقي بإرسال إخطار للمصرف يبلغه فيه بالتفتيش وأسماء الموظفين الذين سيقومون بالتفتيش ولأتذكر مواضيع التفتيش) إذ بلغ الوسط الحسابي (٣,٩٩) ، وهو فوق الوسط المعياري ، وقد حقق اعلى معامل اختلاف (٢٢,٧%) ، وكان

التجانس في الإجابة ذي تشتت عال يعكسه الانحراف المعياري إذ بلغ (٠,٩٠٦) . والجدول رقم (٦) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لفقرات المتغير الفرعي .

جدول (٦) اسئلة التفتيش على المصارف

أولا	فقرات المتغير الأول	اتفق بشدة ٥	اتفق ٤	غير متأكد ٣	لااتفق بشدة ٢	لااتفق ١	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١	يعتبر التفتيش المصرفي احد وسائل الرقابة المصرفية الفعالة.	٤٦	٣٥	٤	٠	٠	٤,٤٩	٠,٥٩٠	%١٣,١
٢	يتم من خلال التفتيش تزويد البنك المركزي بأهم المعلومات والتحليلات لواقع المصارف.	٢٩	٤٤	٨	٣	١	٤,١٤	٠,٨١٩	%١٩,٧
٣	توجد خطة تفتيش تساهم في تقييم المخاطر ونشاطات التفتيش التي تتم في المصارف.	٢٤	٤١	١٩	١	٠	٤,٤	٠,٧٤٧	%١٨,٤
٤	أعداد برنامج منسق بين التفتيش الميداني والتدقيق المكتبي للحصول على المعلومات والبيانات الأزمة يضمن فاعلية الإجراءات الرقابية .	٢٩	٤١	١٤	١	٠	٤,١٥	٠,٧٣٢	%١٧,٦
٥	تتم عملية التفتيش وفق خطة سنوية مع الأخذ بعين الاعتبار نقاط القوة والضعف لكل مصرف .	٢٨	٣٩	١٨	٠	٠	٤,١٢	٠,٧٣٠	%١٧,٧
٦	التفتيش المحدود يغطي جزء من المجالات التي يغطيها التفتيش الشامل .	٢١	٥١	١٣	٠	٠	٤,٠٩	٠,٦٢٩	%١٥,٣
٧	يقوم البنك المركزي العراقي بارسال إخطار للمصرف يبلغه فيه بالتفتيش وأسماء الموظفين الذين سيقومون بالتفتيش ولأتذكر مواضيع التفتيش.	٢٧	٣٧	١٤	٧	٠	٣,٩٩	٠,٩٠٦	%٢٢,٧
٨	يؤدي المفتشون مهامهم بحرية أثناء العمل الميداني دون أي ضغوط .	٢٢	٤٤	١٥	٢	٢	٣,٩٦	٠,٨٦٥	%٢١,٨
٩	تودي الزيارات التفتيشية الى تقليل الانحرافات وتحقيق الامتثال المصرفي.	٢٧	٤٢	١٤	٢	٠	٤,١١	٠,٧٥٦	%١٨,٣
١٠	يقوم مفتشو البنك	١٣	٤٣	٢٨	١	٠	٣,٨٠	٠,٧٠٤	%١٨,٥

	المركزي بعملهم في أوقات مناسبة .								
١١	في كثير من الأحيان يكون مدير المصرف على علم بأشياء لا يعلم بها موظفي .	١٧	٤٥	٢٠	١	٢	٣,٨٧	٠,٨٢٨	%٢١,٣
١٢	ضرورة توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش لضمان وحدة الإجراءات الرقابية .	٣٣	٤٣	٨	١	٠	٤,٢٧	٠,٦٧٩	%١٥,٩
١٣	يقوم المفتش بأعلام مرجعة (البنك المركزي او المصرف) بالأخطاء والمخالفات التي اكتشفها المفتش.	٣٠	٤٨	٦	١	٠	٤,٢٦	٠,٦٣٩	%١٥
١٤	يلتزم المفتش بالسرية المصرفية التامة وعدم افشاء المعلومات التي حصل عليها خلال عمله	٤٣	٣٣	٨	١	٠	٤,٣٩	٠,٧٠٩	%١٦,١
١٥	من صفات المفتش ان يكون لديه القدرة على الأشراف والقيادة وتحليل أوجه القصور وإيجاد الحلول المثلى.	٤٩	٢٩	٧	٠	٠	٤,٤٩	٠,٦٤٨	%١٤,٤
	الاجمالي						٤,١٦	٠,٧٣٢	%١٧,٧

٦-٦: نتائج اسئلة المحور الثاني الامتثال المصرفي

١- وظيفة الامتثال

عبرت إجابات العينة للمتغير الفرعي وظيفة الامتثال وسطاً حسابياً عاماً إذ بلغ (٥,٥٠)، وهو أعلى من الوسط المعياري الذي يبلغ (٣) ، ويبين الجدول أن استجابات العينة بخصوص (وظيفة الامتثال) ظهر بمستوى جيد ، اذ بلغ معامل الاختلاف (٢٠,٢%) ، وقد جرى قياس محور وظيفة الامتثال من خلال خمسة عشر سؤالا ، كانت النتائج حولها قد توزعت بين اقل قيمة حققها السؤال الاول ، إذ بلغ الوسط الحسابي (٤,٥٢) ، وهو فوق الوسط المعياري وقد حقق اقل معامل اختلاف (١٢,١%) ، وهو الأمر الذي يعكس ان عينة البحث يتفقون على ان (ينبغي إن تكون الأنظمة واللوائح والتعليمات المصرفية واضحة ومفهومة وهذا يسهل الامتثال لها.) . وكان التجانس في الإجابة ذي تشتت قليل. أما اعلئ قيمة حققها السؤال الحادي عشر والذي نص (هناك أدراك ووعي من الإدارة العليا للمصرف و موظفيه لأهمية الامتثال المصرفي .) إذ بلغ الوسط الحسابي (٣,٧١) ، وهو فوق الوسط المعياري ، وقد حقق اعلى معامل اختلاف (٢٨,٧%) ، وكان التجانس في الإجابة ذي تشتت عال يعكسه الانحراف المعياري إذ بلغ (١,٠٦٧) . والجدول رقم (٧) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لفقرات المتغير الفرعي .

جدول (٧) اسئلة وظيفة الامتثال

أولا	فقرات المتغير الأول	اتفق بشدة ٥	اتفق ٤	غير متأكد ٣	لااتفق بشدة ٢	لااتفق ١	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١	ينبغي إن تكون الأنظمة واللوائح والتعليمات المصرفية واضحة ومفهومة وهذا يسهل الامتثال لها.	٤٦	٣٧	٢	٠	٠	٤,٥٢	٠,٥٤٨	%١٢,١
٢	يوجد توثيق للقوانين وللأنظمة واللوائح والتعليمات المصرفية يسهل الرجوع إليها .	٣٦	٣٩	٧	٣	٠	٤,٢٧	٠,٧٦٢	%١٨,٧
٣	تتمتع وظيفة مراقب الامتثال بالاستقلالية والكفاءة .	٣٠	٣٩	٩	٥	٢	٤,٠٦	٠,٩٥٦	%٢٣,٥
٤	يقوم مراقب الامتثال بالتأكد من مدى التزام المصرف للقوانين واللوائح التنظيمية باستمرار.	٣٢	٣٦	١٣	٣	١	٤,١٢	٠,٨٧٨	%٢١,٣
٥	ان فاعلية وظيفة الامتثال في المصارف تمثل احد عوامل نجاحها.	٣٤	٣٦	١٣	٢	٠	٤,٢٠	٠,٧٨٤	%١٨,٦
٦	لا يعد عمل مراقب الامتثال فرصة لتصيد الأخطاء على الآخرين و انما لتحسين اداء المصرف.	٣٧	٣٩	٧	٢	٠	٤,٣١	٠,٧٢٤	%١٦,٧
٧	تقوم أدارة الامتثال بأعداد منهجية فعالة لضمان امتثال المصرف للقوانين.	٢٥	٣٦	٢٣	١	٠	٤	٠,٧٨٧	%١٩,٦
٨	تحرص وظيفة مراقب الامتثال على التواصل المستمر مع مجلس الإدارة او أي موظف في المصرف.	٣١	٣٤	١٤	٦	٠	٤,٠٦	٠,٩٠٤	%٢٢,٢
٩	مراعاة الفصل بين وظيفة مراقب الامتثال وأنشطة التدقيق الداخلي .	٤١	٣٨	٥	١	٠	٤,٤٠	٠,٦٥٨	%١٤,٩
١٠	يشترط موافقة البنك المركزي المسبقة على ترشيح مراقب الامتثال قبل تعيينه ومباشرته في العمل.	٤٦	٣١	٧	١	٠	٤,٤٤	٠,٦٩٨	%١٥,٧
١١	هناك أدراك ووعي من الإدارة العليا للمصرف و موظفيه لأهمية الامتثال المصرفي .	٢٠	٣٥	١٩	٧	٤	٣,٧١	١,٠٦٧	%٢٨,٧
١٢	يتأكد مراقب الامتثال من صحة السياسات والإجراءات بهدف تجنب الأخطاء والمخالفات.	٢٨	٣٨	١٨	١	٠	٤,٠٩	٠,٧٦٦	%١٨,٧
١٣	يحرص مراقب الامتثال على أعلام مجلس الإدارة والبنك المركزي بالمخاطر التي تتركز في المجالات التي تمت مراقبتها واثر هذه المخاطر على أوضاع المصرف .	٢٥	٤٠	١٧	١	٢	٤	٠,٨٧٣	%٢١,٨

١٤	يطلع مراقب الامتثال باستمرار على السجلات والبيانات المالية وعلى القيود الواردة فيها والتأكد من صحتها ومن تقيدها بالنظم التي يضعها البنك المركزي.	٢١	٣٣	٢٤	٤	٣	٣,٧٦	٠,٩٩٦	%٢٦,٤
١٥	يتابع مراقب الامتثال مدى التزام المصرف بقرارات مجلس الإدارة والسياسات الداخلية .	٢٨	٣٢	١٩	٤	٢	٣,٩٤	٠,٩٨٠	%٢٤,٨
	الاجمالي						٥,٥٠	٠,٨٢٥	%٢٠,٢

٢- مراقب الامتثال المصرفي

عبرت إجابات العينة للمتغير الفرعي مراقب الامتثال المصرفي وسطاً حسابياً عاماً إذ بلغ (٣,٧٢)، وهو أعلى من الوسط المعياري الذي يبلغ (٣) ، ويبين الجدول أن استجابات العينة بخصوص (مراقب الامتثال المصرفي) ظهر بمستوى جيد ، اذ بلغ معامل الاختلاف (٥٩,٦٢%) ، وقد جرى قياس محور مراقب الامتثال المصرفي من خلال ثلاثة وعشرون سؤالا ، كانت النتائج حولها قد توزعت بين اقل قيمة حققها السؤال الرابع ، إذ بلغ الوسط الحسابي (٤,٤٢) ، وهو فوق الوسط المعياري وقد حقق اقل معامل اختلاف (١٥,٣%) ، وهو الأمر الذي يعكس ان عينة البحث يتفقون على ان (يكون مراقب الامتثال ذو سيرة حسنة ولم يسبق الحكم عليه بالسجن .) وكان التجانس في الإجابة ذي تشتت قليل ، أما اعلى سؤال ، فقد كان من خلال السؤال عشرون والذي نص (يكتشف مراقب الامتثال اوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية بالمصادفة). إذ بلغ الوسط الحسابي (٢,٧٢) ، وهو اقل من الوسط المعياري ، وقد حقق اعلى معامل اختلاف (٤٠,٧%) ، وكان التجانس في الإجابة ذي تشتت عال يعكسه الانحراف المعياري إذ بلغ (١,١٠٩) . والجدول رقم (٨) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لفقرات المتغير الفرعي .

جدول (٨) اسئلة مراقب الامتثال المصرفي

أولا	فقرات المتغير الأول	اتفق بشدة ٥	اتفق ٤	غير متأكد ٣	لاتفق بشدة ٢	لاتفق ١	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١	لمراقب الامتثال القدرة على التعامل مع جميع إدارات المصرف وحل المشاكل بشكل سليم .	١٦	٣٥	٢٧	٤	٣	٣,٦٧	٠,٩٥٦	%٢٦,٠
٢	ان توصيات وملاحظات مراقب الامتثال تعتمد من الإدارة العليا للمصرف وتتابع تنفيذها من قبل الأقسام .	١٥	٤٠	٢٥	٢	٣	٣,٧٣	٠,٩٠٥	%٢٤,٢
٣	يتمتع مراقبوا الامتثال بالخبرة الكافية عند توليهم أعمالهم على أكمل وجه .	٢٦	٣٢	٢٠	٥	٢	٣,٨٨	٠,٩٩٣	%٢٥,٥
٤	يكون مراقب الامتثال ذو سيرة حسنة ولم يسبق الحكم عليه بالسجن .	٤٤	٣٤	٦	١	٠	٤,٤٢	٠,٦٧٩	%١٥,٣
٥	يحضر مراقب الامتثال اجتماعات مجلس الإدارة بصفة مراقب باستمرار.	٢٩	٣٣	١٥	٦	٢	٤,٢٠	٠,٨٧٦	%٢٠,٨
٦	يقوم الكثير من مراقبي الامتثال بتنظيم عملهم على ضوء نتائج التفتيش .	١٥	٣٩	١٩	١١	١	٣,٦٦	٠,٩٥٨	%٢٦,١

٧	يرفع مراقب الامتثال تقارير دورية إلى الإدارة العليا حول الانحرافات المكتشفة تتضمن الإجراءات اللازمة للتصحيح من اجل تلافي تكرارها.	٢٣	٤٦	١٣	٣	٠	٤,٠٥	٠,٧٥٤	%١٨,٦
٨	تساعد تقارير مراقب الامتثال في تطوير أساليب العمل وتحسين الأداء.	٢١	٣٨	١٩	٦	١	٣,٨٥	٠,٩١٩	%٢٣,٨
٩	ان مراقب الامتثال حرا في كتابة التقارير الى الإدارة العليا او مجلس الإدارة بشان المخالفات دون أي خوف او ضرر الذي يمكن أن يكون من الإدارة او الموظفين.	١٦	٤٢	١٨	٥	٤	٣,٧٢	٠,٩٩٥	%٢٦,٧
١٠	يرفع مراقب الامتثال تقارير دورية إلى البنك المركزي العراقي تتضمن جرد بأعمال المراقبة التي قام بها والنتائج التي توصل إليها مصحوبة بالتوصيات التي قدمها .	٢١	٤٨	١٣	٣	٠	٤,٠٢	٠,٧٤٠	%١٨,٤
١١	في حالة عدم امتثال المصارف الى الأوامر والتعليمات يلجا البنك المركزي إلى فرض جزاءات على المصارف المخالفة.	٣١	٤٣	٩	٢	٠	٤,٢١	٠,٧٢٥	%١٧,٢
١٢	لدى مراقب الامتثال اطلاع وتفهم متكامل للقوانين والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي.	٣٣	٣٦	١٦	٠	٠	٤,٢٠	٠,٧٣٧	%١٧,٥
١٣	يتأكد مراقب الامتثال من قيام المصرف بالالتزام بالقوانين والإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال.	٣٠	٣٨	١٥	٢	٠	٤,١٣	٠,٧٨٤	%١٨,٩
١٤	يعمل مراقب الامتثال مع المدققين والمفتشين للمساعدة في تطوير وسائل السيطرة المناسبة لتجنب المشاكل في المستقبل.	٣٠	٣٤	١٩	١	١	٤,٠٧	٠,٨٥٦	%٢١,٠
١٥	يراجع مراقب الامتثال السياسات والإجراءات وقرارات الإدارة العليا المتعلقة بنشاط المصرف وتحديد مدى انسجامها مع القوانين واللوائح التنظيمية .	٢٢	٤٠	٢٠	٣	٠	٣,٩٥	٠,٨٠٠	%٢٠,٢
١٦	تمتاز تقارير مراقب الامتثال بالدقة لاعتماده على بيانات ومعلومات موثقة وصحيحة.	٢٠	٣٩	٢٠	٤	٢	٣,٨٤	٠,٩٢٤	%٢٤,٠
١٧	يضع قسم الرقابة الداخلية جميع معلوماته تحت تصرف مراقب الامتثال لإنضاج ملاحظاته ورفع مستوى تقاريره.	١٥	٣٧	٢٢	٩	٢	٣,٦٤	٠,٩٧٤	%٢٦,٧
١٨	لا يستدعى مراقب الامتثال لحضور اجتماعات مجلس الإدارة ومناقشة بعض القضايا المهمة .	١٠	٢١	٢١	٢٤	٩	٢,٩٩	١,٢٠٠	%٤٠,١
١٩	عدم اطلاع مراقب الامتثال على التقارير الرقابة الداخلية التي ترفع الى الإدارة العليا للمصرف.	٧	٢١	١٨	٣١	٨	٢,٨٦	١,١٤٦	%٤٠,٠
٢٠	يكتشف مراقب الامتثال اوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية بالمصادفة .	٥	١٧	٢٣	٢٩	١١	٢,٧٢	١,١٠٩	%٤٠,٧
٢١	لا يطلع مراقب الامتثال على تقارير المدقق الخارجي.	٨	١٨	٢٤	٢٥	١٠	٢,٨٧	١,١٦٣	%٤٠,٥
٢٢	مراقب الامتثال قادر على اتخاذ قراراته بدون ضغوط لمن تكون القرارات لها تأثير عليهم.	١٥	٣٥	٢٤	٩	٢	٣,٦١	٠,٩٧٧	%٢٧,٠
٢٣	يتم عزل واستقالة مراقب الامتثال بموافقة مجلس إدارة المصرف.	٢٠	٢٥	١٩	١٣	٨	٣,٤٢	١,٢٦٧	%٣٧,٠
	الاجمالي						٣,٧٢	٢١,٤٣٧	%٥٩,٦٢

المطلب الثالث : اختبار فرضية البحث :

الفرضية الرئيسة اثر معدل الرقابة والتفتيش على المصارف عامة على معدل الامتثال المصرفي عامة

تم إجراء تحليلات عديدة لمعرفة اثر معدل الرقابة والتفتيش على المصارف عامة على معدل الامتثال المصرفي عامة واشتملت ما يأتي:-

١- **الإحصاءات الوصفية** :- وقد تم إيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكلا المؤشرين وكانت النتائج كما هي في الجدول رقم (١٥)

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
معدل الرقابة والتفتيش على المصارف عامة	٤,١٠٠٧	٠,٣٨٨٤١	%٩,٤٧
معدل الامتثال المصرفي عامة	٣,٨٨٣٦	٠,٥٠٤٨٣	%١٢,٩٩٩

من هذا نستنتج أن قيمة معامل الاختلاف للمعدل الرقابة والتفتيش على المصارف عامة كانت اقل من قيمة معامل الاختلاف للمعدل الامتثال المصرفي عامة ، وهذا يعني أن التجانس في الإجابات لعينة البحث كانت أفضل في محور الرقابة و التفتيش على المصارف عامة منه لمحور الامتثال المصرفي عامة أي أن أفراد عينة البحث كانوا أكثر اتفاقاً مع عبارات الرقابة والتفتيش على المصارف .

٢- **تحليل الارتباط** : أن العلاقة بين معدل الرقابة والتفتيش على المصارف عامة ومعدل الامتثال المصرفي عامة قد بلغت (٠,٦٩٣) ، وهي علاقة قوية وطردية ، وكانت ذات دلالة معنوية أي بمعنى آخر أننا سنقبل الفرضية البديلة (H_1) ، ونرفض فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة بين معدل الرقابة والتفتيش على المصارف عامة ومعدل الامتثال المصرفي عامة.

٣- **تحليل الانحدار** : يسعى هذا التحليل إلى معرفة اثر ومعنوية المتغير معدل الرقابة والتفتيش على المصارف عامة على معدل الامتثال المصرفي عامة ، وقد تبين الآتي :-

أ- معامل التوضيح : بلغت قيمة معامل التوضيح (٤٨١،٠) ، مما يعني أن مقدار ما يفسره تأثير المتغير المستقل (معدل الرقابة والتفتيش على المصارف عامة) يشكل نسبة (٤٨,١%) من التأثيرات الحاصلة على المتغير التابع (معدل الامتثال المصرفي عامة) ، والتأثيرات الباقية فتعود لعوامل أخرى .

ب- تحليل التباين : تبين أن قيمة مستوى المعنوية المحسوب هو اقل من مستوى المعنوية المعتمد (٠,٠٥) ، وهذا يشير إلى وجود تأثير معنوي بين معدل الرقابة والتفتيش على المصارف عامة على معدل الامتثال المصرفي عامة.

ت-تحليل معادلة الانحدار :- تبين أن قيمة الميل لتأثير المتغير المستقل (معدل الرقابة والتفتيش على المصارف عامة) على المتغير التابع (معدل الامتثال المصرفي عامة) ، قد بلغت (٠,١٨٨) وهي نسبة كبيرة بالتأثير

وكانت قيمة معادلة الانحدار التي تستخدم للتنبؤ بقيم المتغير التابع (معدل الامتثال المصرفي عامة) عند معرفة متوسط قيمة المتغير المستقل (معدل الرقابة والتفتيش على المصارف عامة) وعلى النحو الآتي :- Y = a + b x

(معدل الرقابة والتفتيش على المصارف عامة)* ٠,٩٠١ + ٠,١٨٨ = معدل الامتثال المصرفي عامة

الاستنتاجات

توصل في ختام البحث إلى عدد من الاستنتاجات النظرية والعملية المبينة في ما يأتي :-

أولاً / الاستنتاجات من الجانب النظري

١-يعد التفتيش الفعال وسيلة لجمع المعلومات والبيانات ، والتعرف على حقيقة الوضع المالي للمصارف كما يتيح الفرصة للبنك المركزي العراقي لتكوين فكرة قريبة عن أعمال المصارف ، ومدى امتثالها .

٢-يضع قسم الرقابة والتفتيش التابع للمديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان في البنك المركزي العراقي خطة سنوية لتفتيش المصارف كافة يحدد فيها عدد الزيارات وأوقاتها وفي بعض الأحيان تكون هناك زيارات مفاجئة تقوم بها الهيئات التفتيشية لمصارف معينة ، ولأغراض محددة بهدف الرقابة عليها والتأكد من امتثالها .

٣-يتطلب التفتيش الفعال أن تتوافر له خطة فعالة وبرنامج محدد ومجموعة من الإجراءات التي يتوجب على المفتش انجازها بهدف تحقيق الأداء السليم وصولا إلى الامتثال الكامل للتشريعات المصرفية .

٤-إن الهدف الأساس من إنشاء وظيفة مراقبة الامتثال هو التأكد من امتثال المصارف طوعيا للقوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي .

٥- يعد الامتثال من أهم عوامل نجاح المصارف ، ويحافظ على سمعتها ومصداقيتها ، ويوفر لها الحماية من المساءلة القانونية .

٦- في حالة عدم امتثال المصارف إلى القوانين والتعليمات الصادرة يلجأ البنك المركزي العراقي إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية ، وفرض الغرامات بحق المصارف المخالفة ليتحقق الامتثال القسري للتشريعات المصرفية .

ثانياً / الاستنتاجات من الجانب العملي

١-يضم قسم الرقابة والتفتيش في البنك المركزي العراقي مفتشين من ذوي الاختصاصات المتنوعة (القانون ، واللغات ، والمحاسبة ،..) لديهم مقدرات وإمكانات ، إلا أنهم بحاجة إلى زيادة الدورات والبرامج التدريبية الخاصة بالتفتيش ، لتطوير إمكاناتهم .

٢-إن عدد المفتشين في قسم الرقابة والتفتيش البالغ (٧٠) مفتشاً لا يتناسب مع عدد المصارف الحالية البالغ (7) مصارف حكوميه و (40) مصرفاً خاصاً ومختلطاً، وهذه أعداد قابلة للازدياد مستقبلا وهذا يجعل مراقبتها أمر ليس باليسير.

٣- إن دليل عمل قسم التفتيش الخاص بأعمال المصارف العاملة في العراق صدر عام ٢٠٠٢ ، وهو بحاجة إلى تحديث من حيث إجراءات ومراحل التفتيش في ضوء نتائج العمل به لأكثر من عشر سنوات

٤- لم يتضمن قانون المصارف العراقي رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ أحكاما خاصة بمراقب الامتثال وإنما أشير إليه ضمن الفقرة (٣) من المادة (١٨) من القانون المذكور، وأن الضوابط الخاصة بمراقب الامتثال يتم إصدارها بتعليمات وكتب رسمية من البنك المركزي العراقي .

٥- لوحظ ضعف الخبرات المصرفية لدى بعض مراقبي الامتثال ، مما ينعكس سلبيا على أدائهم لتحقيق الامتثال في المصارف .

٦- بعض إدارات المصارف لا تستدعي مراقبي الامتثال لحضور اجتماعات مجلس الإدارة رغم أهمية هذه الوظيفة إذا طبقت بشكلها الصحيح على وفق تعليمات وإرشادات البنك المركزي العراقي ، وتصبح عاملاً مساعداً لرقابة البنك المركزي العراقي .

٧- لوحظ عدم حضور اغلب مراقبي الامتثال للدورات التدريبية التي يقيمها البنك المركزي العراقي، مما يؤثر سلبا في مستوى تأهيلهم لأداء وظيفة مراقب الامتثال ، ولا توجد ضوابط أو إجراءات تكفل إلزامية حضورهم في تلك الدورات .

٨- أكد التحليل الإحصائي لإجابات عينة البحث أهمية دور التفتيش في تحقيق الامتثال المصرفي ، وهذا ما يثبت فرضية البحث التي تشير إلى أن تطبيق أحكام التفتيش المصرفي سيمكن المصارف من معالجة الانحرافات والسلبيات وتعزيز الايجابيات في عملها .

٩- اتضح عن طريق تحليل نتائج الاستبانة وجود علاقة قوية ومعنوية بين محوري الرقابة والتفتيش على المصارف والامتثال المصرفي ، وكذلك وجود تأثير معنوي للرقابة والتفتيش على الامتثال المصرفي أي أنها علاقة إيجابية .

التوصيات

لقد توصل البحث إلى جملة من التوصيات الآتية :

١- نوصي بالأكثار من الزيارات التفتيشية المفاجئة للتأكد من امتثال المصارف للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي .

٢- إعداد الخطط المناسبة لتطوير كفاءة المفتشين العاملين في البنك المركزي العراقي عن طريق زجهم بالدورات التدريبية والتطويرية القصيرة والطويلة الأمد ، والسماح للراغبين منهم بإكمال دراساتهم العليا في التخصصات القريبة من وظيفة التفتيش .

٣- نوصي إصدار دليل جديد للمفتشين يتكون من إجراءات ومراحل التفتيش ، وذلك من اجل مساعدتهم في تاديه أعمالهم على المصارف بشكل صحيح وسليم .

٤-قيام البنك المركزي العراقي بدراسة إمكانية إضافة أحكام خاصة بمراقبة الامتثال في قانون المصارف لتحديد الإطار العام المنظم لعمل مراقبي الامتثال.

٥-ينبغي أن يكون ترشيح مراقبي الامتثال من بين ذوي الخبرة الكافية في جميع مجالات العمل المصرفي والاطلاع والواسع والتفهم المتكامل للقوانين والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي.

٦-يجب أن يكون للمصرف قناعة بالدور المنوط بمراقب الامتثال المصرفي ، وأن يستدعى لحضور اجتماعات مجلس الإدارة بصورة مستمرة بغية اطلاعه على الخطط الإستراتيجية للمصرف ، وعلى النشاطات الجديدة المنوي القيام بها بغية تقديم المشورة بشكل مبكر ، وقيام البنك المركزي بمراقبة ومتابعة هذا الجانب .

٧-نوصي قيام البنك المركزي بعقد لقاءات دورية مع مراقبي الامتثال في المصارف لمرتين أو ثلاث مرات خلال السنة للتعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه عملهم .

٨-نوصي قيام المصارف بتوفير المصادر العلمية لمراقبي الامتثال تكفل لهم الإطلاع الواسع على القوانين والتعليمات ذات الصلة بعملهم ليكون عمله أكثر فاعلية .

٩-قيام البنك المركزي العراقي بوضع ضوابط وإجراءات تكفل ألزام مراقبي الامتثال بحضور دورات التدريبية التي تقيمها لهم داخل وخارج العراق لتعميق خبراتهم والإفادة من تجارب المصارف في الدول الأخرى في مجال الامتثال المصرفي .

١٠- نوصي قيام مراقبي الامتثال في المصارف الخاصة والمختلطة بإعداد تقرير شامل يعرض في اجتماع الهيئات العامة لمصارفهم لإطلاع مالكي الأسهم على مستوى امتثال إدارة المصرف للتشريعات .

١١-ينبغي تعميق التعاون بين مراقب الامتثال ومراقب الحسابات (المراجع الخارجي) في المصارف الخاصة ، لتحقيق عمل مصرفي سليم وامن .

١٢-نوصي التعاون وتوحيد الجهود الرقابية بين الجهات التي تراقب عمل المصارف العامة والمختلطة (البنك المركزي العراقي ، ووزارة المالية ، وديوان الرقابة المالية ، ومراقبي الامتثال) لضمان سلامة عملها من جميع الجوانب .

١٣-عقد مؤتمر سنوي تشارك فيه الجهات التي تراقب عمل المصارف (العامة والخاصة والمختلطة) كالبنك المركزي العراقي ، ووزارة المالية ، وديوان الرقابة المالية ، ومسجل الشركات ، ومراقبي الامتثال ، والمراجعين الخارجين، ورابطة المصارف العراقية الخاصة للوقوف على واقع الامتثال المصرفي في العراق عموما، والمشاكل والمعوقات التي تواجه عمل المصارف ، وتقديم الحلول والتوصيات للوصول إلى عمل مصرفي أمن وسليم .

المصادر

اولا: المصادر العربية

١-احمد ، محمد علي يوسف ، **دور السلطات الرقابية في الرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية** ، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني ، بدون سنة نشر.

٢-البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، **دليل إجراءات العمل النموذجية لمكتب المفتشين العموميين** جمهورية العراق ، ٢٠١١.

٣-البنك المركزي المصري /http://www.cbe.org.eg/Arabic .

٤-تعليمات البنك المركزي العراقي / المديرية العام لمراقبة الصيرفة والائتمان ،٢٠٠٥

٥- تعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ الخاصة بتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ الوقائع العراقية .

٦- حافظ ، نعمان ، **التفتيش الإداري** ، الطبعة الأولى ، دار النموذجية للطباعة والنشر ، العراق ، بغداد ، ٢٠١٠.

٧- دليل الالتزام بالأنظمة للبنوك العاملة ، المملكة العربية السعودية ، إصدارات مؤسسة النقد العربي السعودي ، أدارة التفتيش البنكي ، ٢٠٠٨.

٨- دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية، إصدارات مجلس النقد والتسليف ، مصرف سوريا المركزي ، سوريا، ٢٠٠٩ .

٩- دليل العمل للمديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، قسم التفتيش الميداني ، البنك المركزي العراقي ، بدون سنة نشر.

١٠-دليل المفتش ، **أسس عمل الرقابة ، التدقيق ، التحقيق ، مكافحة الفساد**، مكتب المفتش العام ، إعداد قسم التخطيط والتطوير ، بغداد ، ٢٠٠٩.

١١-دليل حوكمة المصارف الأردنية، إصدارات البنك المركزي الأردني ،٢٠٠٧.

١٢-سلوم ، اسيل غازي فيصل ، **المخاطر التي تواجه الرقابة المصرفية الخارجية في بيئة تكنلوجيا المعلومات** ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ،٢٠١٢

١٣-السيد علي ، سعيد ، **الوجيز في مبادئ وأصول علم الإدارة العامة** ، الجزء الأول و دار ابو المجد للطباعة ، القاهرة ، مصر ،٢٠٠٥.

١٤-الصيرفي ، محمد عبد الفتاح ، **أدارة البنوك** ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،٢٠٠٦ .

١٥-عبد الفتاح ، احمد ،اتحاد المصارف العربية ، **المخالفات المصرفية** ، مسؤولية السلطات الرقابية والإشرافية ، ١٩٩٢.

١٦-عبد النبي ، .محمد احمد، **الرقابة المصرفية** ، الطبعة الأولى ، زمزم ناشرون موزعون ، الأردن ، ٢٠١٠.

١٧-عبد النبي ، وليد عيدي ، **البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الإستراتيجية** ، البنك المركزي العراقي ، ٢٠١١.

١٨-الكراسنة ، إبراهيم ، **اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك و أدارة المخاطر** ، الطبعة الثانية ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ،الأمارات ،٢٠١٠ .

١٩-السيقلي ، محمد صالح ، **المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية لسنة ١٩٩٧**، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، ٢٠٠٥

٢٠-موسى ، وآخرون ، شقيري نوري ،محمود إبراهيم نور ، وسيم محمد الحداد ، سوزان سمير ذيب ، **أدارة المخاطر** ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر ، عمان ،٢٠١٢ .

٢١-الهندي ، عدنان ، **الرقابة والتفتيش من قبل المصارف المركزية** ، اتحاد المصارف العربية، بيروت ، لبنان ،١٩٨٧ .

٢٢-الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، مشروع الاقتصاد الحكومي الثاني ، **ممارسات التفتيش المصرفي المرجح بالمخاطر** ، ٢٠٠٨.

ثانيا : المصادر الاجنبية

1- Nasr , sahar , **Financial sector review** , the world bank 2011